

الثـورة

هي النتيجة الحتمية

لعدم الالتزام بمباديء الحوكمة

(الحوكمـة أو الثـورة)

مقالات متتابعة

الجزء الأول

محمد طارق يوسف

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

شريك رئيسي – مكتب جرانت ثورنتون محمد هلال

عضو جرانت ثورنتون العالمية



أولا : المقدمة

أ) الفساد هو العدو الأول للحوكمة والإدارة الرشيدة

الفساد يضعف النتائج في جميع أنحاء العالم، ولاسيما مكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويخلق عدم الكفاءة الاقتصادية ويقلص من الإنجازات ، ويزيد من التكاليف ، يضعف السياسة العامة ، ويزعزع استقرار الحكومة ، ويهدد حرية الفرد ، ويهدد الديمقراطية .

ب) الفساد في القارة الأفريقية

ادي تفشي الفساد في القارة الأفريقية الي أهدار ما يقرب ١٤٠ بليون دولار سنوياً ، وفقا لتقديرات "الاتحاد الأفريقي"، أو نحو ٢٥ % من إجمالي الناتج المحلي ، ووفقا لتصورات "مؤسسة الشفافية الدولية" ، الذي يقيس مستويات الفساد في القطاع العام في ١٨٠ بلدا ، فأن الفساد منتشر في معظم أنحاء أفريقيا.

ج) ما الذي يمكن عمله لمحاربة الفساد؟

حتي يمكن التصدي ومكافحة الفساد في الدول ومنظمات الأعمال يتطلب ذلك وجود تشريعات وهيئات تنظيمية قوية في القطاعين العام والخاص ووجود الإطار القانوني والتنظيمي للدولة يحدد الحد الأدنى القياسي للسلوك المقبول في القيام بالأعمال .

ومع ذلك ، ففي معظم البلدان النامية فأن التشريعات وتفعيل القوانين ليست بالمهام السهلة ، ويتطلب ذلك إجراءات معقدة ومطولة ومكلفة ، وحتى في أفضل الظروف، فدائما هناك أولويات عديدة أكثر أهمية مثل البنية التحتية والصحة والغذاء ، والتعليم ، والآليات التي غالباً ما تفتقر إليها البلدان النامية .



ثانيا : الحوكمة الرشيدة
Good Governance

ويمكن تعريف الحوكمة الرشيدة للدولة أنـها :

" الوسيلة التي تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة مؤسسات الدولة والهيئات الاقتصادية ومنظمات الأعمال بطريقة تحمى أموال جميع افراد ذلك المجتمع ".

إن مصطلح الحوكمة بأوسع معنى له يكون معنياً بتحقيق التوازن بين:

- الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية
- أهداف الفرد وأهداف الجماعة

أى أن الإطار العام للحوكمة موجود لكى يشجع على الاستخدام الأكفأ والعادل لموارد الدولة ، ويعمل علي تفادى سوء استخدام السلطة وكذلك تفادي التحايل على القواعد والنظم واللوائح .

ولذلك يمكن تلخيص أهم مباديء وركائز الحوكمة والتي بموجبها يمكن القضاء أو علي الأقل تقليل الي الحد الأدني الفساد والأنحراف في كافة مناحي الحياة العامة والخاصة وهى :-

١) وجود اطار عام للمناخ التشريعي والقوانين بالدولة تحمي حقوق جميع أفراد المجتمع مع تحديد المسئوليات والواجبات .
٢) العدالة والمعاملة المتكافئة والمتوازنة لجميع افراد المجتمع .
٣) الافصاح والشفافية في كل مايصدر عن المسئولين من بيانات و معلومات
٤) المساءلة والمحاسبة وهو ما يعني أن يعقب الافصاح دائما محاسبة المسئولين بشفافية كاملة.

هذا بجانب أن يكون هناك سياسات واضحة وموثقة لكيفية تجنب تعارض المصالح وخطة لتتابع السلطة في الأدارات العليا التنفيذية .



ثالثا : صفات الحوكمة الرشيدة

من العرض السابق يمكن تحديد أهم صفات الحوكمة الرشيدة في الأتي :

١) العدالة و سيادة القانون

- تتطلب الحوكمة الرشيدة – كما سبق ان ذكرنا – هياكل قانونيةُ عادلة يتم فرضها بشكل نزيه ، بحيث تضمن حماية كاملة لحقوقِ الأنسان ، خصوصا حقوق الأقليات و هو ما عبرت عنه منظمة التعاون الأقتصادي والتنمية في المبدأ الثالث من المباديء الستة لحوكمة الشركات وهو المعاملة المتساوية و المتكافئة للمساهمين .
- وجود نظام عادل يعتمد على ضمان أن جميع المعنيين لديهم حصة فيه (شركاء) وأنهم ليسوا بعيدين أو محيدين عن المسيرة، ويتطلب ذلك من جميع فئات المجتمع وخصوصاً الفئات الأضعف استغلال الفرصة للتحسين والمحافظة على بقائها وحيادها.

٢) المشاركة

- تعتبر المشاركة حجر الأساس في الحوكمة الرشيدة، وتبدأ من عمل جميع أفراد المجتمع جنباً إلى جنب .
- يمكن أن تكون المشاركة مباشرة أو من خلال مؤسسات شرعية تمثل الأطراف المختلفة.

٣) التجاوب

- أن الحوكمة الرشيدة تتطلب التجاوب مع متطلبات جميع الشرائح ضمن أنظمة وأطر زمنية مقبولة ومحددة.

٤) التوافق

- تتفاوت وجهات النظر بين الافراد ويؤثر بذلك عوامل متعددة مختلفة ومتشابكة.
- تتطلب الحوكمة الرشيدة الوسطية في التعامل مع المصالح المختلفة بحيث تؤدي الى توافق أعم و أشمل لجميع الفئات المختلفة.

٥) الكفاءة والفعالية

- الحوكمة الرشيدة تعني أن عمل المؤسسات في المجتمع والعمليات موجه لتحقيق احتياجات المجتمع .
- أما الكفاءة في منظور الحوكمة فتعنى الاستغلال الامثل للموارد المتاحة.



٦) **الشفافية**

- الشفافية تعني بأن عملية اتخاذ القرارات وتنفيذها تطبق بأساليب تتدرج ضمن إطار لوائح وتعليماتَ للقوانين والأنظمة
- تعني أيضاً أن المعلومات متوفرة ومتاحة للأشخاص المتأثرين بالقرارات ومضامينها
- تعني أيضاً بأن المعلوماتِ الكافيةِ يتم تجهيزها بشكل مفهوم والإفصاح عنها في أجهزةِ الاعلام والإعلانات الصادرة عن المؤسسة
- كذلك تعني أن هناك معلومات مؤسسية كافية و متاحة و سهلة الوصول إليها.

٧) **المساءلة والمحاسبة**

- لا معني من وجود أفصاح و شفافية بدون مساءلة المسئولين و محاسبتهم .
- المساءلة هي عامل مهم ومؤثر في الحوكمة الرشيدة، ولا يقتصر ذلك على المؤسسات الحكومية فقط بل يمتد أيضاً ليشمل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني .
- من يحاسب الآخر يعتمد على القرارات المتخذة هل هي خارجية أم داخلية ومن هي الجهة المتأثرة بتلك القرارات ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بوجود الشفافية ووجود دولة قانون .

وخلاصة ما سبق أن" العدالة والمساواة "هما المطلب الرئيسي لجميع أفراد المجتمع وهما من أهم ادوات الحكم الرشيد .

الجزء الثاني: تعارض المصالح وخطة تتابع السلطة

Conflict of Interest & Succession Plan

والجزء الثالث: مسئولية الدولة الأجتماعية

Government Social Responsibility & Conclusion



المراجع

د. موفق اليافي : حوكمة الشركات – مركز المشروعات الدولية الخاصة – القاهرة
مؤتمرات نقابة المحاسبين المجازين بلبنان ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣

محمد طارق يوسف : التشريعات اللازمة لسلامة تطبيق مباديء الحوكمة
مؤتمرات المنظمة العربية لخبراء المحاسبة القانونيين ونقابة المحاسبين المجازين بلبنان قاعة الأونسكو – بيروت – لبنان أبريل/ أكتوبر ٢٠٠٣

ألهام أحمد حفني : بحث الأفصاح و الشفافية في أطار حوكمة الشركات ٢٠٠٧

د. سميحة فوزي ونرمين أبو العطا وأخرين : عدة مقالات وعروض تقديمية لحوكمة الشركات إصدار مركز المشروعات الدولية الخاصة ٢٠٠٢ / ٢٠٠٥ CIPE

عدة مقالات : جريدة العالم اليوم ٢٠١١

Philip Armstrong: Corporate Governance & Corruption In Africa – 2010 / 2011

Tarek Youssef: Corporate Governance around the Globe 2010. www.gtegypt.org & www.eiod.org